الأمم المتحدة

A/75/257

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2020
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والسبعون**

البند 18 من جدول الأعمال المؤقت*

**التنمية المستدامة**

# مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

## تقرير الأمين العام


موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا عاما للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 225/73 بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدام منذ اتخاذه في كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد أعد مؤتمرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا التقرير انطلاقاً من إسهامات قدمتها كيانات تابعة للأمم المتحدة، منها اللجان الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ويتضمن التقرير استعراضاً عاما للتطورات الأخيرة في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويحدد أفضل الممارسات والتدابير المتخذة دعماً لمباشرة الأعمال الحرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك في إطار التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجري أيضا استكشاف الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة الشاملة والمراعية للبيئة والرقمية والدائرية في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19، وفيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقدم التقرير أيضاً مسائل تتعلق بجمع البيانات عن تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وقياس أثرها، وتعزيز دور مباشرة هذه الأعمال في تحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية لما بعد جائحة كوفيد-19، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتضمن توصيات بشأن سبل المضي قدماً.


* A/75/150.

040920 300820 20-10151 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## أولا - مقدمة

1 - سلَّمت الجمعية العامة في قرارها 225/73 المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة بالإسهام الهام الذي تقدمه مباشرة الأعمال الحرة الهام في تحقيق التنمية المستدامة بتوفيرها فرص عمل، وحفزها النمو والابتكار في المجال الاقتصادي، وتحسينها الأوضاع الاجتماعية، وتصديها للتحديات الاجتماعية والبيئية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويرد تشديد في القرار على ضرورة اتباع نهج شامل وكلي في مباشرة الأعمال الحرة يشملُ استراتيجيات وسياسات طويلة الأمد وشاملة لعدة قطاعات. ويظل القرار يتسم بأهمية بالغة في توجيه الاستجابة على صعيد السياسات العامة وتدابير التعافي اللازمة لمعالجة تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنمية مباشرة الأعمال الحرة، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

2 - ويتمثل هدف هذا التقرير في استعراض التطورات التي طرأت في مجال تشجيع مباشرة الأعمال الحرة، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على مدى السنتين الماضيتين، وذلك بهدف تقييم التقدم المحرز وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية لما بعد جائحة كوفيد-19.

## ثانيا - اتجاهات مباشرة الأعمال الحرة في جميع أنحاء العالم والآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19

3 - تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الآخذة في الانتشار في حدوث تراجع اقتصادي عالمي حاد، بما لا مثيل له في العصر الحديث. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ما بين 5 ملايين و 25 مليون وظيفة ستُفقد من جراء ذلك، وسينخفض دخل اليد العاملة بما يتراوح بين 860 بليون دولار و 3,4 تريليون دولار. ومن المتوقع أن يقع أكثر من 70 مليون شخص في براثن الفقر المدقع من جديد[1].

4 - وتشكل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد العالمي، حيث تمثل أكثر من ثلثَي العمالة في العالم[2]، ونسبة تتراوح بين 80 و 90 في المائة من العمالة في البلدان المنخفضة الدخل. وبسبب الخسائر الفادحة التي تؤثر في كل بلد وكل قطاع من قطاعات الصناعة، يوجد العديد من الأشخاص العاطلين عن العمل ممن يبحثون عن فرص لمباشرة أعمال حرة، وسيواصلون البحث عن هذه الفرص. وفي الوقت نفسه، يمكن الاستفادة من دوافع رواد الأعمال الحرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمعالجة المشكلات التي تواجه العالم، وفي الوقت نفسه المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في القطاعات المتدنية الأداء وفي الانتعاش الاجتماعي. وقد أصبح الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

(1) Daniel Gerszon Mahler and others, “Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty”, World Bank Blogs, 8 June 2020.

(2) ILO, “ILO Monitor: COVID-19 and the world of work”, 4th ed., 27 May 2020.

الاجتماعية والاقتصادية أهم من أي وقت مضى، وسيكون من بين التدابير ذات الأولوية في مجال السياسات العامة للدول الأعضاء خلال مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 وما بعدها.

5 - وظلت مباشرة الأعمال الحرة على الصعيد العالمي أحد الأشكال الهائلة للعمالة وأسباب المعيشة. ففي الفترة 2018-2019، كانت نسبة تقل شيئا ما عن 15 في المائة في المتوسط من السكان البالغين[3] تزاول أحد أنشطة مباشرة الأعمال الحرة في مراحلها المبكرة (تراوحت النسبة بين 3 في المائة في إيطاليا و 37 في المائة في شيلي). ومنذ عام 2015، ارتفعت حصة مباشرة الأعمال الحرة في 36 من أصل 52 بلداً شملهم الدراسة الاستقصائية. وفي عام 2019، كانت نسبة المتخلّين عن مباشرة الأعمال الحرة شائعة بنسبة تقل عن نصف نسبة المقبلين عليها. غير أن مرض جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أبطأ الإقبال على مباشرة هذه الأعمال، حيث انخفضت الطلبات المتعلقة بالمشاريع التجارية بنسبة 40 في المائة في بعض البلدان[4].

6 - وظلت الفجوات بين الجنسين[5] كبيرة في معظم البلدان، حيث كان معدل دخول المرأة مجال الأعمال الحرة متساوياً مع معدل دخول الرجال إليها في 6 بلدان فقط من أصل 62 بلدا شملتها الدراسة الاستقصائية. وبلغ انتشار مباشرة الأعمال الحرة ذروته في أوساط الفئة العمرية 25-34 سنة في 36 بلدا من أصل 50 بلدا، ثم انخفض باطراد بعد ذلك. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على النساء ورواد الأعمال الحرة من الشباب تحديداً نظرا لصغر عددهم في القطاعات المتضررة بوجه خاص من عمليات الإغلاق وغيرها من المسائل العامة، بما في ذلك عدم وجود نظام رسمي وانعدام إمكانية الحصول على التمويل، والتكنولوجيا، وسبل النفاذ إلى الأسواق، وشبكات التواصل، والحماية الاجتماعية. وازداد احتمالات إعلان الشركات التي تديرها نساء[6] عسرها المالي أو إفلاسها بنسبة 27 في المائة.

7 - ويبيّن موجز لتلك الاستقصاءات أن أكثر من نصف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تكبّدت خسائر فادحة في إيراداتها[7]، وأن ثلثها يخشى من الإفلاس في غضون شهر واحد. ووفقاً لما ورد في الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز التجارة العالمية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الأعمال التجارية[8]، فإن 25 في المائة من المؤسسات التجارية الصغيرة في البلدان النامية ستغلق أبوابها نهائياً، مع تكبُّد نحو 75 في المائة من هذه المؤسسات في أفريقيا لانعكاسات شديدة. كما أن حفاظ الشركات

(3) تستند تقديرات الأونكتاد إلى "مرصد الأعمال الحرة في العالم" الذي يعنى بقياس حالة الأعمال الحرة سنوياً بحسب حصة رواد هذه الأعمال في مراحلها المبكرة من السكان البالغين.

(4) Petr Sedláček and Vincent Sterk, "Start-ups and employment following the COVID-19 pandemic: a calculator", *COVID Economics*, No. 13 (Centre for Economic Policy Research (CEPR) Press, 4 May 2020).

(5) تقديرات الأونكتاد استناداً إلى التقرير العالمي لمرصد الأعمال الحرة في العالم للفترة 2018/2019.

(6) تقديرات الأونكتاد استناداً إلى استقصاءات المتابعة بشأن المؤسسات التجارية جمعها البنك الدولي على نطاق 11 بلداً في عام 2020.

(7) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Coronavirus (COVID-19): SME policy responses", 19 May 2020.

(8) Floriana Borino and Valentina Rollo, "Quantifying the effect of COVID-19 on small businesses around the world", International Trade Centre Blog, 28 May 2020.

الناشـــئة على بقائها، ولا ســـيما في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، أصـــبح مهددا أيضـــا، حيث إن نحو 41 في المائة[9] منها لم يتبق لها من السيولة المالية سوى ما يغطي ثلاثة أشهر أو أقل من عملياتها.

8 - وتفسر عدة عوامل ضعف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. أولاً، تمثل هذه المؤسسات أغلبية الشركات العاملة في مجال الخدمات غير الأساسية، حيث تكبّدت نحو 232 مليون من المؤسسات[10] العاملة في تجارة الجملة والتجزئة أضرارا فادحة من إجراءات الاحتواء. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل العديد من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال الاقتصاد غير الرسمي وتفتقر إلى فرص الحصـــول على حُزم الدعم. بل إن النســـاء من رواد الأعمال الحرة عانين من ذلك أكثر من غيرهن بسبب زيادة أعباء الرعاية أثناء عمليات الإغلاق. ثانياً، تتمتع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مقارنةً مع الشركات الكبرى، بموارد أقل وقدرة أقل على التصدي للصدمات الاقتصادية المفاجئة. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة استقصائية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[11]، إلى أن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا تواجه صعوبات كبيرة في مساعيها إلى الحفاظ على بقائها في ظل هذه الأزمة، حيث ذكرت أن أكبر تحدٍّ يعترضـــها هو نقص حركة النقد لديها. ثالثاً، غالباً ما تفتقر المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تنوُّع المشاريع التجارية والأسواق والمصادر الخارجية لتسخيرها في التصدي للأزمة.

9 - وعندما أُعلن عن ظهور الجائحة، استجابت الحكومات أولاً بوضع سياسات قصيرة الأمد، شملت الإعفاء الضريبي وتمديد ضمانات القروض وتقديم مِنح وإعانات مالية مباشرة للصاح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بوضع استراتيجية أطول أمداً، تقوم أيضا الحكومات على نحو متزايد بتنفيذ سياسات هيكلية[12] ترمي إلى تقديم الدعم لتلك المؤسسات في اعتمادها استخدام التكنولوجيات الرقمية وتوسيع نطاق نفاذها إلى الأسواق. غير أن أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة القائمة على تصنيفات معينة مثل نوع الجنس والأصل العرقي كثيراً ما تكون منعدمة من تلك الاستجابات.

10 - وفي إطار التصدي لهذه التحديات، أطلقت الأمم المتحدة مشروعاً بعنوان "مبادرة عالمية لانتعاش قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما بعد مرض فيروس كورونا"، وذلك لمساعدة الحكومات ورواد الأعمال الحرة والمؤسسات التي تعمل على دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات استشارية محددة الأهداف وخدمات في مجال بناء القدرات. وفي إطار المشروع، الذي يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قيادته بشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية

(9) JF Gauthier and Arnobio Morelix, "The impact of COVID-19 on global start-up ecosystems: global start-up survey", Start-up Genome, April 2020.

(10) ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 3rd ed., 29 April 2020.

(11) Economic Commission for Africa and International Economics Consulting, "Insights on African businesses' reactions and outlook to COVID-19", 30 April 2020.

(12) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Coronavirus (COVID-19): SME policy responses".

والاجتماعية، أُعدّت سلسلة من الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت لتعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير انتعاشها.

## ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة

11 - على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو تعزيز سياسات مباشرة الأعمال الحرة وتوطيد قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التنافس، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تخلِّف آثاراً سلبية ملحوظة على تلك العملية فحسب، بل كشفت أيضا عن أوجه الهشاشة التي كانت تعتري النظام الإيكولوجي لمباشرة الأعمال الحرة وقطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قبل هذه الأزمة، وعمَّقتها. غير أن الجائحة تتيح أيضا فرصة غير مسبوقة للخروج بمجموعة من السياسات والتدابير تكون أفضل وأنجع مما كانت عليه لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة لتهيئة بيئة لمباشرة الأعمال الحرة يكون من شأنها أن تؤدي إلى انتعاش مرن ومراعٍ للبيئة وشامل ويضم الفئات الضعيفة.

12 - وتدابير ومبادرات السياسة العامة المتسقة والشاملة التي تُتخذ لدعم مباشرة الأعمال الحرة والحفاظ عليها، بما في ذلك في سيناريوهات ما بعد الجائحة، تمشياً مع الطبيعة الشاملة لمباشرة الأعمال الحرة، تمتد لتشمل عدة مجالات مترابطة، منها الإصلاحات التنظيمية، وتحسين فرص الحصول على التمويل والنفاذ إلى الأسواق، وتيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز تنمية رأس المال البشري، وزيادة الوعي بفرص مباشرة الأعمال الحرة وإقامة شبكات الدعم.

### صياغة استراتيجيات وطنية في مجال مباشرة الأعمال الحرة

13 - واصل الأونكتاد في العامين الماضيين تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود لوضع تصور لاستراتيجيات وطنية في مجال مباشرة الأعمال الحرة استناداً إلى سياسات مباشرة الأعمال الحرة وصياغة هذه الاستراتيجيات وتنفيذها[13]. وفي أعقاب تنفيذ الإطار في إكوادور، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغامبيا، والكاميرون، يجري الاضطلاع بأنشطة في أنغولا وسيشيل. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، قدم الأونكتاد أيضاً الدعم إلى إثيوبيا في إعداد استراتيجية لمباشرة الأعمال الحرة ترمي إلى إحداث تحول هيكلي فيها، شملت تقديم خيارات في مجال السياسة العامة إلى رواد الأعمال من المهاجرين واللاجئين استناداً إلى دليل سياسات مباشرة الأعمال الحرة للمهاجرين واللاجئين[14]، الذي وضعه الأونكتاد والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كان دليل السياسات مصدر إلهام لوضع خطط عمل لدعم مباشرة المهاجرين واللاجئين الأعمال الحرة في 16 بلدا منذ عام 2018. فعلى سبيل المثال، في عام 2020، شارك نحو 1 000 مشارك من 95 بلدا في دورة للتعلم الإلكتروني[15] بشأن مباشرة الأعمال الحرة لصالح المهاجرين واللاجئين، أُعدّت بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

---

(13) انظر https://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/epf-publications.aspx.

(14) انظر https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diae2018d2_en.pdf.

(15) انظر https://unitar.org/courses/entrepreneurship-migrants-and-refugees-6065.

14 - ومنذ عام 2018، اعتمدت دول أعضاء عديدة سياسات شاملة في مجال مباشرة الأعمال الحرة تتبع نهجاً متكاملاً، استناداً إلى الروابط بين الأنظمة والتثقيف والتكنولوجيا والابتكار والتمويل والنفاذ إلى الأسواق. وقُبيل انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أرست تدابير السياسة العامة تلك الأساسَ اللازم لتسخير إمكانات مباشرة الأعمال الحرة (انظر الإطار 1).

الإطار 1

**مبادرات تشريعية في بلدان مختارة**

تم إقرار القانون الوطني لمباشرة الأعمال الحرة والابتكار في إكوادور لتمكين النظام الإيكولوجي لمباشرة الأعمال الحرة من الابتكار. وقد أُنيطت بمجلس مكرس ولاية اقتراح وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتسهيل الإجراءات القانونية والبيروقراطية وتبسيط الحوافز من أجل الابتكار.

وأعلنت ماليزيا صدور سياستها الوطنية لمباشرة الأعمال الحرة لعام 2030 الرامية إلى وضع نظام إيكولوجي شامل وتنافسي لمباشرة الأعمال الحرة وقطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يكون له اتجاه خارجي ويستثمر في رواد الأعمال من الفئات المحرومة.

واستحدثت غانا البرنامج الوطني لمباشرة الأعمال الحرة والابتكار بهدف توفير الدعم الوطني المتكامل للمؤسسات الناشئة والشركات الصغيرة استنادا إلى برنامج للاحتضان والتعجيل، وبرنامج للمنافسة والدعم في مجال الأعمال التجارية، وخطة للتصنيع، وصندوق مالي.

ونقّحت بنغلاديش سياستها المتعلقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعززت الدعم المقدم إلى مباشرة الأعمال الحرة، مستهدفةً بذلك 7 ملايين من هذه المؤسسات.

15 - ورغم أن السياسات والاستراتيجيات الأخيرة لا تزال في المراحل الأولى من تنفيذها، فقد أظهرت عمليات التقييم لآثارها أنها تنطوي على مكاسب إيجابية. فعلى سبيل المثال، أدت السياسة الوطنية لمباشرة الأعمال الحرة في السلفادور (2014-2019)، التي ينصب التركيز فيها على تقديم دعم غير مالي لتحسين النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز ثقافة مباشرة الأعمال الحرة، إلى إنشاء 760 1 مؤسسة، تعود ملكية معظمها إلى الشباب والنساء، وأكثر من 000 2 فرصة عمل[16]. وأتاحت استراتيجية الانخراط الجماعي في مباشرة الأعمال الحرة والابتكار[17] في الصين (2014)، الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لمباشرة الأعمال الحرة الشعبية وتشجيع طلاب الجامعات والعلماء والمهندسين على إنشاء الأعمال التجارية الابتكارية، خدمات إلى 000 400 شركة ناشئة ويسَّرت تسجيل 000 80 مؤسسة جديدة.

(16) Niels Bosma and Donna Kelley, *Global Entrepreneurship Monitor: 2018/2019 Global Report* (London, Global Entrepreneurship Research Association, 2019). متاح في www.gemconsortium.org/report.

(17) انظر http://rs.chineseembassy.org/eng/ljzg/t1619293.htm.

**توخِّي البيئة التنظيمية المثلى**

16 - منذ عام 2018، نُفِّذ ما مجموعه 108 إصلاحات[18] في جميع المناطق النامية ترمي إلى تيسير بدء مشاريع تجارية، حيث كانت أفريقيا في مركز الريادة. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى خفض كبير في عدد الإجراءات والأيام والتكاليف المرتبطة ببدء المشاريع التجارية، تستغرق في المتوسط ما بين ستة وثمانية إجراءات، و 18 إلى 28 يوما، و 13 إلى 34 في المائة من متوسط دخل الفرد. وأنشأت بعض الدول الأعضاء نقاط الخدمات الموحدة لدعم وتوجيه رواد الأعمال، وطرحت خدمات رقمية أو وسعت نطاق استخدامها لتيسر عملية التسجيل (انظر الإطار 2).

الإطار 2

**تيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية**

في عام 2019، بسَّطت البرازيل الإجراءات البيروقراطية ويسَّرت تسجيل الأعمال التجارية على شبكة الإنترنت، وأعفت الشركات العاملة في الأنشطة المتدنية المخاطر من الحصول على التصاريح والتراخيص.

واستحدثت غانا برنامج الإصلاح التنظيمي الخاصة بالأعمال التجارية[أ] من أجل تحسين البيئة التنظيمية قبل إبرام اتفاق التجارة الحرة القاري الأفريقية.

واستحدثت باراغواي وبولندا وأوروغواي العمل باستمارة قانونية مبسَّطة للأعمال التجارية لصالح شركات المساهمة.

وإدراكاً لقيود السيولة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الدولية، سنّت شيلي في عام 2019 قانون الدفع لمدة 30 يوماً، الذي فرض فترة سداد مدتها شهر واحد على جميع الفواتير المعتمدة. وتتبع بيرو وكولومبيا والمكسيك إجراءات مماثلة.

(أ) انظر www.moti.gov.gh/brr.php.

17 - وفي الفترة 2009-2019، أجرى ما مجموعه 131 من الاقتصادات 274 إصلاحاً لتحسين المساواة بين الجنسين. وكانت وتيرة التقدم في ذلك بطيئة وغير منتظمة، حيث تأخرت بعض المناطق عن الركب. وتتيح قاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة وأنشطة الأعمال والقانون التي يعدها البنك الدولي رصد القوانين والأنظمة التمييزية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي تزاولها النساء في جميع أنحاء العالم. وتشير إلى أن النساء اللائي لا يتمتعن بالحماية الاجتماعية ما زلن يواجهن تحديات في مجال بدء وتطوير أنشطة أعمال رسمية بسبب عبء الوقت الناجم عن تقديم الرعاية. وقد اتُّخذت خطوة إيجابية ملحوظة في عام 2019، بتخفيف العبء التنظيمي الملقى على عاتق النساء في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أنشطة مباشرة الأعمال الحرة في المراحل المبكرة في أوساط النساء.

(18) تقديرات الأونكتاد استناداً إلى نتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2018-2020). متاح في www.doingbusiness.org/en/data/doing-business-score (اطُّلع عليه في نيسان/أبريل 2020).

18 - وفي إطار التصدي ل جائحة كوفيد-19، تبذل الدول الأعضاء جهودا نشطة في تنفيذ مجموعات السياسة العامة لصالح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. غير أن رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتعذر عليهم الحصول بسهولة على هذه الاستحقاقات رغم مزاولة أعمالهم رسمياً: فهناك نسبة تتراوح بين 47 و 55 في المائة من تلك المؤسسات تبلغ عما يعترضها من صعوبات الحصول على معلومات عن الاستحقاقات الحكومية، مقارنة بنسبة 38 في المائة من المؤسسات التجارية الكبرى. والركود الاقتصادي المستمر يمكن أيضاً أن يتيح فرصة لإقناع رواد الأعمال في القطاع غير النظامي بالفوائد التي ينطوي عليها إضفاء الطابع الرسمي على هذه الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها على الصمود والمساعدة المالية. وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كانت سري لانكا وكمبوديا في وضع أفضل من غيرهما قبل ظهور الجائحة نتيجةً لآليات السياسة العامة التي أنشأها البلدَان لتبسيط تسجيل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

**تعزيز التثقيف وتنمية المهارات في مجال مباشرة الأعمال الحرة**

19 - تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في حالات تعطيل كبير في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ففي دراسة استقصائية مشتركة[19] أجرتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبنك الدولي، أكد 98 في المائة من المشاركين فيها إغلاق مراكز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ولوحظ تحول كبير نحو التعليم عن بعد، حيث يقدم نصف تلك المراكز في الوقت الراهن التدريب عبر شبكة الإنترنت، بينما لم تتجاوز نسبة مَن اتجه إلى ذلك 20 في المائة قبل الجائحة. غير أن ثمة أوجه تفاوت كبير في سبل حصول الفئات الضعيفة على التعليم والتدريب عبر الإنترنت، ولا سيما في أفريقيا، حيث لا تزال الهياكل الأساسية والإلمام اللازمين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعثرة.

20 - وتشكِّل مهارات مباشرة الأعمال الحرة، سواء كانت الشخصية أو المستمدة من التمرُّس، مؤشرات قوية لدخول مباشرة الأعمال الحرة بصرف النظر عن مستوى التعليم، ولا سيما في البلدان النامية. ويتعين إعداد سياسات وبرامج تعليمية فعالة في مجال مباشرة الأعمال الحرة في قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي وذلك لمساعدة رواد المشاريع المحتملين على تعبئة المهارات والكفاءات مدى الحياة. وينفرد هذا الأمر بأهميته البالغة خلال الثورة الصناعية الرابعة، التي يؤدي فيها رواد الأعمال المبتكرة دوراً رئيسياً في استحداث واستخدام تكنولوجيات طليعية لتحقيق التنمية المستدامة.

21 - ومنذ عام 2018، واصلت الدول الأعضاء إدماج موضوع مباشرة الأعمال الحرة في نُظمها التعليمية، ولا سيما في المرحلة الثانوية، حيث وضعت المناهج الدراسية اللازمة ووفرت التدريب للمعلمين ذوي المعارف التربوية الجديدة. وفي الفترة 2017-2020، استحدثت مصر ومدغشقر مناهج دراسية في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتعليماً تقنياً في المرحلة الثانوية بدعم من برنامج مناهج مباشرة الأعمال الحرة الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والذي نُفذ في 11 بلداً، ويستفيد منه أكثر من مليونَي طالب. وبحلول عام 2019، كانت رواندا قد درَّبت 260 معلماً باتباع النهج التربوي المبتكر في 100 مدرسة لتقديم مناهجها الدراسية إلى 800 6 طالب بعد خضوعها للإصلاح. وفي عام 2020، وافقت بنما على

(19) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/genericdocument/wcms_742817.pdf.

مشروع قانون يُدمج التعليم في مجال مباشرة الأعمال الحرة في صميم المناهج الدراسية لجميع المدارس، بدءاً من المرحلة الثانوية، وذلك من خلال دورات دراسية إلزامية بشأن مباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية.

22 - وتظهر تقييمات الأثر الأخيرة[20] على نحو متزايد أن برامج التدريب على مهارات التمرُّس في مجال الأعمال تساعد رواد الأعمال الطموحين في المراحل الأولى من إنشاء مؤسساتهم التجارية، إلا أن هذه البرامج لا تسهم في تحسين أداء تلك المؤسسات على المدى الطويل. وتحصل برامج التدريب التي ينصب فيها التركيز على دور العوامل النفسية والمهارات الشخصية في ترسيخ عقلية مباشرة الأعمال الحرة للحصول على نتائج أفضل[21]، ومن ثم تحسين أداء الأعمال التجارية في المدى الطويل. ويؤخذ بهذا النهج الأخير في إكوادور، حيث قُدم التدريب على مباشرة الأعمال الحرة القائمة على علم النفس في مجالَي مهارات التمرُّس والمهارات الشخصية على شبكة الإنترنت إلى 000 20 طالب من طلاب المدارس الثانوية.

23 - وواصل الأونكتاد دعم الدول الأعضاء في إطار برنامجه "إمبريتيك"، استناداً إلى نهج سلوكي يرمي إلى تغيير عقلية الناس، واستحداث ثقافة دينامية في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وله تأثير كبير على إيجاد فرص العمل ونوعية الحياة لرواد الأعمال المشاركين ومساهمتهم في الاقتصادات الوطنية. فعلى سبيل المثال، توصل تقييم لأثر برنامج "إمبريتيك" في أنغولا إلى أن 72 في المائة من المشاركين الذين لم يكونوا من رواد الأعمال وقت التدريب يرون أن قابليتهم للتوظيف قد تحسَّنت بفضل ما تلقوه من تدريب على المهارات، بينما يتوقع 78 في المائة منهم بدء مشاريع تجارية في السنوات الثلاث التالية. وتبيَّن من تقييم آخر أُجري في البرازيل أن برنامج "إمبريتيك" أدى إلى زيادة بنسبة 11 في المائة في عدد رواد الأعمال الجدد، وأنه كان مرتبطاً بزيادة قدرها 20 في المائة في عدد الموظفين. وفي الاتحاد الروسي، توصَّل تقييم للأثر إلى أن 67 في المائة من المشاركين أبلغوا عن تسجيل زيادة في أرباحهم، بينما ارتأى 87 في المائة منهم أن التدريب في إطار برنامج "إمبريتيك" هو تدريب مفيد في التغلب على تحدياتهم التجارية الراهنة.

24 - ويجري تنفيذ برنامج "ابدأ مشروعك ثم حسِّنه" التابع لمنظمة العمل الدولية في أكثر 100 بلد، ودُرِّب في إطاره أكثر من 15 مليون شخص من رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة وساهمت في إيجاد أكثر من 9 ملايين فرصة عمل في الفترة بين عامَي 2011 و 2015. وللبرامج سجل قوي حافل بالإنجازات فيما يتعلق بالآثار والنواتج المتعلقة برواد الأعمال وأعمالهم التجارية.

25 - وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، تُستخدم الحلول المتاحة على شبكة الإنترنت إلى حد كبير بين كيانات الأمم المتحدة في تقديم خدمات التدريب والخدمات الاستشارية الرامية إلى تعزيز قدرات رواد الأعمال وقدرتهم على النفاذ إلى الأسواق الدولية. وتتجه أكاديمية التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مركز التجارة الدولي[22] على المسار الصحيح للوصول إلى 000 70 مسجَّل في دورات التعلُّم الإلكتروني والحلقات الدراسية الشبكية في عام 2020. وقد وضع الأونكتاد عدة أدوات على شبكة الإنترنت

(20) Simon Quinn and Christopher Woodruff, "Experiments and entrepreneurship in developing countries", *Annual Review of Economics*, vol. 11 (August 2019).

(21) Francisco Campos and others, "Teaching personal initiative beats traditional training in boosting small business in West Africa", *Science*, vol. 357, No. 6357 (22 September 2017); Irani Arráiz, Syon P. Bhanot and Carla Calero, "Less is more: experimental evidence on heuristic-based business training in Ecuador", IDB Invest, July 2019.

(22) انظر https://learning.intracen.org/.

تُوصل المتصفِّح إلى شبكاته الخاصة ببرنامج "إمبريتيك" الذي يضم نحو 500 000 شخص من رواد الأعمال في أكثر من 40 بلداً في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط.

26 - ولطالما كان التدريب في مجال مهارات مباشرة الأعمال الحرة موجَّهاً على نحو متزايد للأشخاص من الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب والمهاجرون واللاجئون. فقد قدَّم الأونكتاد التدريب في إطار برنامج "إمبريتيك" إلى رواد الأعمال من المهاجرين واللاجئين إلى جانب نظرائهم المحليين في إكوادور، وعزَّز قدرة البرنامج في ماليزيا على تقديم التدريب لرواد الأعمال غير الملمِّين بمبادئها. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى تركيا بمشروع[23] يقدم خدمات استشارية في مجال تطوير الأعمال والمِنح الصغيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراقية وذلك بهدف إيجاد فرص عمل ذات نوعية جيدة للاجئين، علاوةً على المجتمع المضيف. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة أيضا تدريباً يتعلق بالشركات الصغرى إلى جانب تقديم مِنح لتوسيع نطاقها في أوكرانيا إلى أكثر من 000 2 شخص من رواد الأعمال من المشرَّدين. وقد شهد نحو 87 في المائة من المستفيدين تزايد مستويات دخلهم.

**تيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار**

27 - ألقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على أهمية التعجيل باعتماد رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استخدامَ التكنولوجيا الرقمية، لا لتعزيز قدراتهم على الصمود فحسب، بل أيضا لإيجاد حلول لوقف تفشي المرض[24]. غير أن مباشرة الأعمال الحرة المبتكرة[25] ظلت منخفضة على نحو ملحوظ في فترة ما قبل جائحة كوفيد-19، حيث لم تتجاوز نسبة رواد الأعمال الذين طرحوا منتجات أو خدمات جديدة 5 في المائة، بل إن عددا أقل منهم استخدم أحدث التكنولوجيات أو الإجراءات في أعمالهم الجديدة في عام 2019.

28 - واستحدثت بعض الدول الأعضاء سياسات ابتكارية لتقديم الدعم على كلتا الجبهتين. ففي الصين، تُشجَّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ابتكار منتجات لمكافحة الجائحة، بينما يساعد برنامج للإعانات المالية في تشيكيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل أحدث التكنولوجيات. واستثمرت بلدان أخرى، مثل ماليزيا[26]، في رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، نُظِّمت "هاكاثونات" في بولندا وفنلندا ولاتفيا من أجل ابتكار حلول جديدة.

29 - وأُعلن أيضا عن انطلاق عدة سياسات وبرامج أخرى منذ عام 2018 ترمي إلى دعم رواد الأعمال المبتكرين وذوي التأثير البالغ. وسنّت السنغال وتونس قوانين لإنشاء المؤسسات لتيسير أنظمتها وتوفير بطاقات تعريفية وحوافز مالية وضريبية مخصصة للمؤسسات الناشئة المبتكرة. ففي تونس، حصلت 70 من الشركات الناشئة على بطاقات تعريفية مبتكرة لمرحلة الإنشاء في السنة الأولى. ووضعت تركيا قيد التجربة عامل تسريع أثر أهداف التنمية المستدامة لتمكين رواد الأعمال من اعتماد حلول مبتكرة متماشية مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف إفادة اللاجئين والسكان ذوي الدخل المنخفض. وأعلنت الهند

(23) انظر www.buyutelimbuisi.org/.

(24) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Coronavirus (COVID-19): SME policy responses".

(25) Niels Bosma and others, *Global Entrepreneurship Monitor: 2019/2020 Global Report* (London, Global Entrepreneurship Research Association, 2020). متاح في www.gemconsortium.org/report.

(26) انظر https://mdec.my/home/c19techrelief/.

عملها بسياسة مبتكرة للمؤسسات الناشئة ترمي إلى إنشاء 15 مؤسسة حاضنة بالتعاون مع القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية وتيسير 10 000 مؤسسة ناشئة. واستحدثت سنغافورة مبادرة بدء التشغيل الرقمي التي ساعدت الشركات الناشئة في استخدام الحلول الرقمية التأسيسية. وفي الأردن، أُنشئت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بهدف حفز الريادة الرقمية للأعمال التجارية ومساعدة رواد الأعمال في تخطي التحديات التي ينطوي عليها النفاذ إلى الأسواق والحصول على التمويل.

30 - واعتمدت عدة بلدان في آسيا الوسطى، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استراتيجية تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة[27] التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا من أجل إنشاء صندوق الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، بهدف دعم مباشرة الأعمال الحرة الابتكارية في مرحلة مبكرة، وتقديم خدمات دعم مباشرة إلى رواد الأعمال المبتكرين. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنما وكوستاريكا وكولومبيا في صياغة سياسات لتنمية المشاريع التجارية في الاقتصاد الإبداعي الرقمي وتعزيز مشاركتها في سلاسل الإمداد على الصعيد الإقليمي. وواصل الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجالَي التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

31 - وواصلت الدول الأعضاء أيضا الاستثمار في مثلث المعرفة لتيسير الربط بين البحث والتعليم والابتكار. فقد استحدثت الهند السياسة الوطنية للابتكار وبدء التشغيل (2019)، التي صدرت بموجبها تعليمات إلى مؤسسات التعليم العالي بتخصيص ما لا يقل عن 1 في المائة من ميزانيتها السنوية الإجمالية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة. وواصلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الفترة 2018-2019[28]، استناداً إلى أدلة سياساتها المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية والتصاميم وحقوق المؤلف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير الدعم لوُسطاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز قدراتهم على تقديم خدمات الدعم المرتبط بالملكية الفكرية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 16 بلداً، منها الاتحاد الروسي والأردن وكوستاريكا وملاوي. وفي إسرائيل، التي تعمل بنظام إيكولوجي قوي للمؤسسات الناشئة، تُبذل الجهود لإشراك الفئات الممثَّلة تمثيلاً ناقصاً، بما فيها النساء والأقليات العرقية والدينية، في مباشرة الأعمال الحرة الابتكارية.

(27) برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا الذي يشمل أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

(28) انظر Making a Mark: An Introduction to Trademarks for Small and Medium-sized Enterprises, Intellectual Property for Business Series, No. 1 (2006); Looking Good: An Introduction to Industrial Designs for Small and Medium-sized Enterprises, Intellectual Property for Business Series, No. 2 (2006); Inventing the Future: An Introduction to Patents for Small and Medium-sized Enterprises, Intellectual Property for Business Series, No. 3 (2006); Creative Expression: An Introduction to Copyright and Related Rights for Small and Medium-sized Enterprises, Intellectual Property for Business Series, No. 4 (2006); and IP Panorama, available at www.wipo.int/sme/en/multimedia/.

**تحسين سبل الحصول على التمويل**

32 - ما زال الحصول على التمويل يشكِّل أحد أهم القيود التي تعترض رواد الأعمال، ولا سيما النساء والشباب. وقد دفعت الانعكاسات الوخيمة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الدولَ الأعضاء إلى التعجيل بإمدادها بالدعم المالي عن طريق برامج ضمان الائتمان، والمِنح، والوقف المؤقت لسداد الديون، والقروض الانتقالية، والإعانات المالية المباشرة، ضمن وسائل أخرى. وبدأ أيضا العمل بالبرامج التمويلية البديلة وحلول التمويل الرقمي من أجل الحفاظ على استمرارية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

33 - غير أن تلقِّي المساعدة المالية واستخدامها في مصادر الكسب يمثل أيضا تحديا للعديد من رواد الأعمال في قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نتيجةً لعدم الوعي بهذا الدعم وعدم القدرة على الاستفادة من المساعدة المالية بسبب نقص الإلمام بالمبادئ المالية والمهارات اللازمة.

34 - وقد استُحدثت عدة ممارسات جيدة في مجال الشمول المالي منذ عام 2018، من بينها توسيع نطاق سجلات الائتمان العامة والخاصة التي تغطي قطاع القروض المتناهية الصغر، والاعتراف بالأصول المنقولة كضمانات، وإدخال تحسينات على استخدام التكنولوجيات الرقمية لاجتذاب السكان الذين كانوا يعانون سابقاً من نقص في الخدمات إلى القطاع الرسمي وتزويدهم بالخدمات المالية.

35 - ويوجد أيضا اتجاه متزايد نحو بناء جانب الأصول من خلال حسابات الادخار، وتوسيع نطاق التدريب في مجال الإلمام بالمبادئ المالية، وتسخير التكنولوجيات الرقمية والشبكات الاجتماعية لأغراض المرونة المالية، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث يتزايد اعتماد مؤسسات التمويل البالغ الصغر على التكنولوجيات الرقمية لتوسيع نطاق أنشطتها.

36 - وفي الهند والمكسيك، أسهمت سياسات تكنولوجيا الخدمات المالية في إنشاء الإطار القانوني للأدوات المالية المبتكرة، بما يسد الفجوة بين رواد الأعمال والمؤسسات المالية. ونفذ الاتحاد الروسي والأردن والمكسيك وموزامبيق استراتيجيات وطنية للشمول المالي لصالح الفئات الضعيفة. واستثمر الصندوق النسائي للابتكار في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[29]، الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عام 2019، في 10 مؤسسات لتكنولوجيا الخدمات المالية من أجل إعداد مجموعة من الحلول المالية الرقمية الخاصة برائدات الأعمال واختبارها وتوسيع نطاقها، وقد استفادت منه 862 امرأة في عامه الأول. وخلال عمليات الإغلاق الناجمة عن الجائحة، كانت التطبيقات المالية من بين أكثر التطبيقات النقالة التي تم تنزيلها[30]. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم إلى مصرف ساموا المركزي فيما يتعلق باستعراض إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل وما يرتبط بذلك من حواجز[31].

(29) انظر www.unescap.org/news/10-digital-solutions-women-entrepreneurs-win-support-united-nations-fintech-innovation-fund.

(30) Jonathan Fu and Mrinal Mishra, “The global impact of COVID-19 on fintech adoption”, *COVID Economics*, No. 12 (CEPR Press, 1 May 2020).

(31) انظر www.unescap.org/resources/micro-small-and-medium-sized-enterprises-access-finance-samoa.

37 - وكانت أيضا السياسات المتعلقة بسبل الحصول على التمويل موجهة لرواد الأعمال ذوي التأثير الكبير في القطاعات الابتكارية. فقد شكّلت السنغال في عام 2018 هيئة مباشرة الأعمال الحرة السريعة للنساء والشباب من أجل دعم الأداء الاقتصادي للنساء والشباب، واستثمرت في الشركات الناشئة في مجال الاقتصاد الرقمي. وأطلق المغرب صندوق الاستثمار الابتكاري في عام 2018، وقدم الدعم إلى 300 شركة ناشئة في القطاعات ذات الأولوية مثل تكنولوجيا الخدمات المالية والطاقة المتجددة. ويعدّ صندوق العائد الاجتماعي في ماليزيا وصندوق الابتكار الاجتماعي في البرتغال من بين أحدث الصناديق المحددة الأهداف التي ترمي إلى دعم المشاريع الاجتماعية ذات الإمكانات الكبيرة لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفئات الضعيفة.

38 - وأطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الأفريقي، منبراً إلكترونياً[32] خاصا بصندوق إعداد القيادات النسائية الأفريقية، وهو صندوق استثماري للتأثير يرمي إلى تمكين مديرات الصناديق الأفريقيات من تحقيق نمو شامل. وكانت اللجنة قد أطلقت مبادرتها الأولى للاستثمار المؤثر[33] بغية زيادة عدد المبادرات الاستثمارية من منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجنوب آسيا وجنوبها الشرقي، وتحسين فرص حصول النساء على رأس المال اللازم لتوسيع نطاق عملياتهن التجارية. وأقامت اللجنة شراكة مع صندوق مساعدة المشاريع الصغيرة بهدف توفير رأس مال سهمي بمبلغ 150 مليون دولار[34] لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء. وساعد مركز التجارة الدولية، من خلال مبادرته SheTrades الاستثمارية ("هي تتاجر")، في تعزيز القدرة المالية والإدارية لرائدات الأعمال، ومقابلتهن بالمستثمرين المؤثرين من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل للنساء. وقد وفّرت المبادرة تمويلاً بمبلغ 10 ملايين دولار لرائدات الأعمال في زامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا.

39 - ويتيح أيضا الحصول على التمويل فرصاً لرواد الأعمال في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، يتوخى صندوق تطوير المشاريع في العراق تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية وإعادة تنشيط الاقتصادات المحلية. ومنذ عام 2018، موّل الصندوق 275 شركة، مما أسهم في إيجاد 463 1 فرصة عمل. وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء تجريب نهج مالي مختلط لتيسير حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أوغندا على التمويل، مما أتاح الوصول إلى نحو 000 100 مستفيد لدعم إنشاء وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة.

40 - وسعياً إلى تحسين الإلمام بالمبادئ المالية، تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع مواد إلكترونية بشأن تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة موجهة لمقرّري السياسات في بنغلاديش وساموا وكازاخستان وكمبوديا ونيبال. ويعِدُّ الأونكتاد دورات تدريبية على الإنترنت في مجال المحاسبة موجهة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استناداً إلى مبادئه التوجيهية ذات الصلة.

(32) انظر www.uneca.org/awlf.

(33) انظر www.unescap.org/news/asia-pacific-s-first-ever-multi-country-listed-gender-bond-series-gains-new-support-united.

(34) انظر www.unescap.org/news/united-nations-escap-and-seaf-partner-unlock-us150-million-capital-advance-women.

41 - وفي أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من المتوقع أن تظل إمكانية الحصول على التمويل تحدياً جسيماً بسبب تدفق رؤوس الأموال خارج القطاعات المالية في البلدان النامية[35]. ويشكِّل ذلك مثارا للقلق، ولا سيما بالنسبة لرواد أعمال التكنولوجيا المتقدمة الذين يتكبدون تكاليف أولية كبيرة ثابتة ويعتمدون على رأس مال المجازفة التأسيسي الطويل الأمد. واستجابة لذلك، يتزايد الدعم المقدم إلى الشركات الناشئة. ففي هولندا[36]، على سبيل المثال، حيث انخفض عدد الشركات الناشئة بنسبة الثلث في عام 2020، يمكن أن تحصل المؤسسات الناشئة وعمليات توسيع النطاق على قروض تصل إلى مليونَي يورو مع التطبيقات ذات المسار السريع.

**تحسين سبل النفاذ إلى الأسواق**

42 - لا يشارك معظم رواد الأعمال في التجارة الدولية، ويواجهون صعوبات تعترض نفاذهم إلى الأسواق الوطنية. فأكثر من 60 في المائة من رواد الأعمال في المراحل المبكرة[37] في أغلبية البلدان النامية يستهدفون عملاء في الأسواق المحلية. وتكثر أوجه التفاوت، ولا سيما من حيث حجم الشركة. ففي البلدان النامية، يشتغل أكثر من 30 في المائة من الشركات الكبيرة بالتصدير المباشر[38]، مقابل 10 في المائة فقط من الشركات الصغيرة. وفي ظل تفشي جائحة كوفيد-19، أصبح سير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال متجها بشكل متزايد نحو نقل محتواها عبر شبكة الإنترنت إلى نُظم إلكترونية بحثاً عن قنوات بيع جديدة، وبدأت نسبة 35 في المائة من هذه المؤسسات تزاول أنشطة أعمالها عبر الإنترنت خلال الجائحة أو زادت من تلك الأنشطة[39].

43 - واستمرت مبادرة SheTrades الصادرة عن مركز التجارة الدولية في زيادة مشاركة المرأة في أنشطة التجارة، مما يرفع قيمة الأعمال التجارية الدولية التي تتعامل فيها وتنويع الأسواق التي تتاح لها إمكانية النفاذ إليها. وفي عام 2018، أسهمت المبادرة في وصل مليون امرأة بالأسواق، قبل تحقيق هدفها المتوخى في عام 2020 بفترة سنتين، وفي تحديد هدف جديد لربط 3 ملايين امرأة بالأسواق بحلول عام 2021. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون في بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في سلاسل الإمدادات الغذائية في وسط آسيا. وقد مكَّن ذلك أكثر من 80 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تنويع أسواق التصدير وزيادة المبيعات. كما ساعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا[40] أرمينيا وجورجيا على وضع نُهج مرتكزة على الأدلة ومبدأ الحكومة بأكملها من أجل إزالة الحواجز التجارية على صعيد الأنظمة والإجراءات ودعم إحداث حول هيكلي

(35) الأونكتاد، "The COVID-19 shock to development countries: towards a 'whatever it takes' programme for the two thirds of the world's population being left behind"، *Trade and Development Report* update، *تقرير التجارة والتنمية*، آذار/مارس 2020.

(36) OECD, "Coronavirus (COVID-19): SME policy responses".

(37) Bosma and others, Global Entrepreneurship Monitor: 2019/2020 Global Report.

(38) تقديرات الأونكتاد استناداً إلى دراسات البنك الدولي الاستقصائية المتعلقة بالمؤسسات التجارية (2018-2019).

(39) تقديرات الأونكتاد استناداً إلى استقصاءات المتابعة بشأن المؤسسات التجارية جمعها البنك الدولي على نطاق 11 بلداً في عام 2020.

(40) انظر www.unece.org/tradewelcome/studies-on-regulatory-and-procedural-barriers-to-trade.html.

شامل. وخلال جائحة كوفيد-19، تم أيضا تكثيف روابط الأعمال التجارية بين الشركات الصغيرة والكبيرة في مجال الابتكار في التكنولوجيا الأحيائية[41] بالتعاون على إيجاد لقاح فعال ضد الجائحة.

44 - ودخل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في عام 2019، مما يتيح لرواد الأعمال الأفارقة سوقاً إقليمية أكبر بزيادة المنافسة والابتكار. وإذا ما جُهِّزت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالسياسات اللازمة، فسيصبح بمقدورها أيضا أن تعزز المرونة والازدهار لرواد الأعمال من الفئات الضعيفة، الذين يهيمنون على التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أُطلقت مبادرة عشق أباد في عام 2019 الموجهة للبلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وذلك للحد من الحواجز التي تعترض التجارة والنقل في المنطقة.

**التوعية وإقامة الشبكات الاجتماعية**

45 - قبل ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وافق أكثر من ثلثَي[42] الأشخاص البالغين في 29 من أصل 50 بلدا شملها دراسة استقصائية على القول بأن "معظم الناس يعتبرون بدء عمل تجاري خيارا مهنيا مرغوبا فيه". ومن المتوقع أن يفرض الركود الاقتصادي في العالم ضغطا نزوليا على هذه التصورات. واستجابة لذلك، أطلقت غرفة التجارة الدولية حملة استغاثة تحت عنوان دعوة إلى اتخاذ إجراءات لإنقاذ مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وذلك دعماً لرواد الأعمال والمؤسسات التجارية. وإضافةً إلى ذلك، أُنشئت منابر على شبكة الإنترنت لتبادل المبادرات الإبداعية في ظل الأزمة وعمليات الإغلاق. وتؤدي الجمعيات[43] على صعيد القطاعات دوراً رئيسياً في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة على رياد المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد التكنولوجيات الرقمية، كما لوحظ في فرنسا.

46 - وأسهمت مبادرات أخرى في التوعية بالدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق التنمية. ففي إسبانيا، تبيَّن أن برنامج تعزيز ثقافة مباشرة الأعمال الحرة[44] يسهم في تحسين الكفاءات الشخصية لدى في مجال مباشرة هذه الأعمال لدى المراهقين مع تأثيرها إيجاباً على كفاءاتهم في توخِّي المسؤولية الاجتماعية، وذلك تمشياً مع الركائز الاجتماعية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة. وفي تركيا، وصلت مبادرة "مشروع أختي"، وهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين، 000 20 من النساء، حيث أسهمت في ربطتهن بقدوات توفر التدريب في مجالات الإلمام بالمبادئ المالية والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة. وهدف البرنامج هو أن يصل 000 100 امرأة، بمن فيهن النساء المنحدرات من أصول مهاجرة، بحلول نهاية عام 2020.

47 - ويتزايد إنشاء البرامج التي تستهدف الشركات الناشئة للمنابر الإلكترونية التي تسهم في زيادة الوعي، وتعزيز إقامة الشبكات الاجتماعية بين الأقران، وتحسين سبل حصول رواد الأعمال على معلومات ذات صلة ومستكملة. فعلى سبيل المثال، أقام برنامج الهند للمؤسسات الناشئة روابط بين أكثر من 000 75

(41) انظر www.businessinsider.com/sanofi-translate-bio-ink-mrna-coronavirus-vaccine-deal-2020-3?IR=T.

(42) تقديرات الأونكتاد استناداً إلى بيانات *مرصد الأعمال الحرة في العالم* (2019)، متاح في www.gemconsortium.org/data.

(43) OECD, "Coronavirus (COVID-19): SME policy responses".

(44) M. Isabel Sánchez-Hernández and Juan José Maldonado-Briegas, "Sustainable entrepreneurial culture programs promoting social responsibility: a European regional experience", *Sustainability*, vol. 11, No. 13 (July 2019).

شركة ناشئة، و 500 مدرِّب، و 110 جهة معجِّلة، و 40 مؤسسة حكومية على منصته الإلكترونية، التي أصبحت نقطة خدمات موحدة للمؤسسات الناشئة في الهند. وبالمثل، أنشأت وكالة التنمية الاقتصادية في شيلي في عام 2019 منبراً على شبكة الإنترنت يرمي إلى مساعدة رواد الأعمال في الحصول على المعلومات والتفاعل مع الجهات المعنية داخل النظام الإيكولوجي.

48 - ونُظِّمت عدة مبادرات لتعزيز الوعي في صفوف النساء والشباب بشأن أهمية مهارات مباشرة الأعمال الحرة لتحسين قابليتهم للتوظيف. وفي عامَي 2018 و 2019، عُقد الاجتماعان الأول والثاني لمنتدى الشباب لمباشرة الأعمال الحرة والأعمال الحرة في السنغال وإثيوبيا، على التوالي. وفي عام 2019، شدد متكلمون ومشاركون رفيعو المستوى على أهمية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نحو يشمل الجميع، مع الاهتمام بالنساء والشباب والمؤسسات التجارية الصغيرة. واستعدادا للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين، يسَّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراء حوارات وطنية وإقليمية بشأن السياسة العامة، وأسهمت في زيادة الوعي بأهمية الابتكارات في مجال ريادة المرأة للأعمال كأداة مستدامة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

49 - واحتُفل بالأسبوع العالمي لمباشرة الأعمال الحرة، وهو حملة عالمية للتوعية بمبادرات مباشرة الأعمال الحرة وتشجيعها، في 170 بلدا في عام 2019. وخلال الأسبوع العالمي لمباشرة الأعمال الحرة لعام 2019، نظم الأونكتاد، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معرضاً للصور الفوتوغرافية للتوعية بأمثلة إيجابية عن قصص رواد الأعمال من المهاجرين واللاجئين الذين يقدمون مساهمة اقتصادية إلى البلدان المضيفة لهم. وفي عام 2018، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وهيئات أخرى، حدثاً لعرض الأفكار في مجال مباشرة الشباب للأعمال الحرة بعنوان "الشركات الناشئة وعمليات توسيع النطاق في خدمة أهداف التنمية المستدامة"، حيث تم ربط المستثمرين المؤثرين بالشباب من رواد الأعمال لتقييم نماذجهم في مزاولة الأعمال. كما عقد الأونكتاد ست دورات من مؤتمر قمته العالمي لبرنامج "إمبريتيك" خلال المؤتمر العالمي لمباشرة الأعمال الحرة في عام 2019، حيث أتاح فرصا في مجال التعاملات فيما بين المؤسسات التجارية لصالح رواد الأعمال ومناصري المؤسسات الناشئة وأسهم في زيادة الوعي بمنهجية "إمبريتيك" المغيِّرة للعقليات.

50 - وفي 25 حزيران/يونيه 2020، نظم الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالشراكة مع البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة والمجلس الدولي للأعمال التجارية الصغيرة، نشاطاً افتراضياً للاحتفال باليوم السنوي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ضمّ نحو 500 مشارك، من بينهم وزراء ومقررو سياسات رفيعو المستوى، ورابطات للأعمال التجارية، وأوساط أكاديمية، وجهات معنية رئيسية أخرى في القطاعين الخاص والعام. وأتاح النشاط فرصة لإجراء حوار تفاعلي بين الجهات المعنية بشأن دعم رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الأوقات العصيبة. وأثار النشاط الحوار بين آلاف الأشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي.

## رابعا - تعزيز مباشرة الأعمال الحرة الشاملة والمراعية للبيئة

51 - كانت الفئات الضعيفة أشد تضرراً من غيرها بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد تأثر أكثر من 1,5 بليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي بشدة بعمليات الإغلاق، حيث سُجل انخفاض بنسبة

80 في المائة في إيراداتهم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية[45]. وارتفعت معدلات بطالة الشباب بشكل حاد، مما أثر على 67,6 مليون شاب وساهم في ارتفاع معدلات العمل غير الرسمي[46]. كما تضرر العمال المهاجرون واللاجؤون على نحو خاص من الجائحة، لأنهم كانوا في الخط الأول لفقدان مصدر دخلهم. ومن شأن وضع سياسات شاملة في مجال مباشرة الأعمال الحرة تتبع نهجا متكاملا وطويل الأمد أن تساعد العاملون لحسابهم الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغير الرسمية على الانتقال إلى النظام الرسمي وتحسين قدرتهم على الصمود.

52 - وتؤدي مباشرة المشاريع الاجتماعية دوراً هاماً في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة. بل إن عمل المبتكرين ورواد الأعمال الاجتماعيين، الذي يشمل تقديم تكنولوجيات التعليم وخدمات التطبيب عن بعد إلى أضعف الفئات وإعداد مبادرات التعقب المجتمعية، تبيَّن أنه يتسم بأهمية بالغة أكثر من غيره خلال جائحة كوفيد-19، لأنهم يصلون إلى مَن فاتهم ركب الأسواق[47].

53 - ويزداد اعتراف الدول الأعضاء بمباشرة المشاريع الاجتماعية في نُظمها القانونية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت تايلند في عام 2019 قانون تشجيع المشاريع الاجتماعية، الذي يقدم إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى ترمي إلى إنشاء 000 10 مشروع اجتماعي. وبعد طرح مبادرة اعتماد المشاريع التجارية القائمة على إحداث التغيير في عام 2017، اعتمد المركز الماليزي للابتكار والإبداع العالمي 29 مشروعا اجتماعيا وقدم الدعم إلى 182 مشروعا اجتماعيا. وساعد برنامج ImpactAIM الاستثماري في إندونيسيا، الذي انطلق في عام 2019 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعامل معجل للأثر بهدف توجيه ومساعدة رواد الأعمال الاجتماعيين في قياس مدى تأثير المؤسسات الناشئة في مرحلة بدئها، ما مجموعه 500 مؤسسة ناشئة.

54 - وأحرزت الدول الأعضاء أيضا تقدما في وضع استراتيجيات أعمال شاملة على الصعيد الوطني[48]. فالأعمال التجارية الشاملة يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتشجيع العمل اللائق والمستدام والحد من أوجه عدم المساواة.

55 - وقد أُجريت دراسات وطنية عن المشاريع الاجتماعية والأعمال التجارية الشاملة بدعم من شركاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إندونيسيا وباكستان وسري لانكا والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا، وذلك لتقييم البيئة التي تُنفذ فيها تلك الأعمال التجارية الشاملة والسبل التي يمكن بها للسياسات الوطنية أن تدعم أنشطتها. وسعياً إلى تسخير الأعمال التجارية الشاملة في التخفيف من حدة الفقر بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2020، استحدثت الفلبين نظاما لاعتماد الأعمال التجارية الشاملة في عام 2018 يرمي إلى تعزيز التجارة المنصفة والاستدامة وقطاع الأسواق العضوية ودعم الشركات التي

---

(45) ILO, “ILO Monitor: COVID-19 and the world of work”, 3rd ed.

(46) ILO, “ILO Monitor: COVID-19 and the world of work”, 4th ed.

(47) في عام 2019، انصب تركيز اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة من أجل بناء القدرات والتنمية المستدامة على ممارسات تسيير الأعمال التجارية المسؤولة والمستدامة، وأقر بإمكانات الأعمال التجارية الشاملة للجميع في تحقيق التنمية المستدامة.

(48) وفقاً لما ورد في إطار الأعمال التجارية الشامل الذي وضعته مجموعة العشرين (2015)، تُعرَّف الأعمال التجارية الشاملة بأنها المؤسسات التجارية التي توفر السلع والخدمات وسبل المعيشة على أسس قابلة للاستمرار من الناحية التجارية، سواء على نطاق واسع أو قابل للتوسيع، للأشخاص الذين يعيشون في قاعدة الهرم الاقتصادي.

لديها نماذج أعمال جارية شـاملة بمنحها إعفاءات و/أو حوافز خاصـة. وفي عام 2018، طرحت مجموعة العشـرين دعوة إلى تمويل الأعمال التجارية الشـاملة لسـد عجزها المالي وإتاحة بديل مبتكر بهدف التخفيف من حدة الفقر، والحد من عدم المساواة، وإيجاد فرص عمل لائقة للفئات الضعيفة من الأشخاص.

56 - وفي منظومة الأمم المتحدة، يتزايد تسـخير أوجه التآزر بين ريادة المشـاريع الاجتماعية والتنمية الشاملة والمستدامة. فالعلامة التجارية العالمية MADE51[49]، التي أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقيم الارتباط بين الحِرفيين اللاجئين والمشـاريع الاجتماعية المتوافقة مع المبادئ التشـغيلية للتجارة المنصفة وتتيح فرص النفاذ إلى الأسواق. وتعمل المفوضية والجهات الشريكة لها حالياً على تكييف برنامجها للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على الجائحة. وقدمت اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ الدعم للمبادرات المتعلقة بالسياسة العامة، مثل منصـة تبادل التأثير الاجتماعي في ماليزيا، وذلك لتوجيه موارد الشركات غير المستغَلة إلى منظمات ذات التأثير الاجتماعي العالية الأداء.

57 - وتوجد أيضـاً مبادرات لتحفيز مباشـرة الأعمال الحرة صـوب إيجاد حلول مبتكرة تكون مراعية للبيئة وذات مرونة ودائرية وشـاملة للجميع. وينصـب تركيز اسـتراتيجية الأردن الوطنية للاشـتمال المالي للفترة 2018-2020 بشكل أكبر على زيادة التمويل الأخضر للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2020، أعلنت إندونيسيا أنها ستخفض نفاياتها البلاستيكية البحرية بنسبة 70 في المائة في غضون خمس سنوات وأنها ستصبح خالية من التلوث البلاستيكي بحلول عام 2040. ونفَّذ المغرب، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اسـتراتيجية تشـغيل الشـباب (YES Green)، الرامية إلى تعليم الشـباب من الفئات الضـعيفة المهارات اللازمة لولوج الاقتصـاد الأخضـر، بما في ذلك في مجالات الطاقة المتجددة، والسـياحة البيئية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتيسِّر الاسـتراتيجية أيضـا سـبل الحصـول على التمويل للمشـاريع البيئية بغية إنشـاء ما لا يقل عن 10 مؤسـسـات ناشـئة في المجال البيئي، على أن يتولى الشـباب إنشـاء نصف هذا العدد. وفي جنوب أفريقيا، استثمرت بلدية كيب تاون في برنامج التكافل الصناعي لمقاطعة كيب الغربية، الذي يربط بين الشـركات من مختلف الأحجام والقطاعات لغرض التقليص إلى أدنى حد بطريقة دائرية من هدر الموارد غير المستخدمة. وفي ست سنوات، حوّل البرنامج وجهة 700 36 طن من النفايات عن مطامر القمامة فوفَّر بذلك أكثر من 000 140 طن من انبعاثات غازات الدفيئة، بينما حقق فوائد اقتصـادية كبيرة للشركات وأسـهم في إيجاد فرص عمل. وتساعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سياق عملها المتعلق بالمشـتريات العامة المراعية للاعتبارات الجنسـانية التي تحفز على ريادة النسـاء للأعمال الحرة[50]، الأعمالَ التجارية النسائية في جنوب أفريقيا على أن تصبح جهات مورِّدة للطاقة المتجددة.

58 - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال منهجية الابتكار البيئي التي أعدها[51]، الدعم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق في استحداث وتطبيق نماذج الأعمال التي تدرج مسـألة الاسـتدامة في صـميمها. ففي عام 2018، قدم البرنامج الدعم إلى خمس مؤسسـات صـغيرة ومتوسـطة في الأردن في إطار عملية ابتكار بيئي ترمي إلى إيجاد بدائل للمواد الكيميائية

(49) انظر www.made51.org/.

(50) انظر https://africa.unwomen.org/en/where-we-are/eastern-and-southern-africa/south-africa-mco.

(51) انظر http://unep.ecoinnovation.org/.

الخطرة. ونفذ البرنامج أيضاً تحدياً أنماط الحياة المنخفضة الكربون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[52]، الذي أتاح لرواد الأعمال الشباب التدريب على مهارات الأعمال التجارية وتعميم مراعاة الاستدامة البيئية والاجتماعية في نماذج أعمالهم التجارية. وقدمت مبادرة "العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل التنمية المستدامة"، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[53]، الدعم إلى موريتانيا في عام 2019 في مجال توعية عمال مناجم الذهب والصيادي بآثار أنشطتهم على البيئة والصحة. وإضافةً إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بتكييف مساره بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة مع احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استناداً إلى دليله للمؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## خامسا - جمع البيانات وقياس الأثر

59 - لا يزال قياس أثر سياسات وتدابير مباشرة الأعمال الحرة على التنمية المستدامة يشكل تحدياً، ويتطلب استحداث قواعد بيانات، ومنهجيات إحصائية، وآليات لجمع البيانات. ولا يزال تسجيل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يشكِّل أيضاً مشكلة، ذلك أن نسبة كبيرة من المشاريع الحرة تجري في القطاع غير الرسمي. ويلزم كذلك مزيد من الجهود والأدوات لوضع منهجيات لتقييم أثر مباشرة الأعمال الحرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

60 - وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى إتاحة بيانات أكثر وأفضل مما هي عليه عن مباشرة الأعمال الحرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فالدول الأعضاء، وهي تلتمس سبيلها في العديد من العوامل المجهولة، بحاجة ماسة إلى تقييم أثر سياساتها على الفئات المستهدفة. وتمثِّل استقصاءات المتابعة التي يجريها البنك الدولي خطوة هامة نحو فهم أثر الجائحة على الشركات حسب القطاع والحجم. وتوصل تقديرات منظمة العمل الدولية التي تستند إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية للقوى العاملة إلقاء الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على عالم العمل. وقد حُدِّدت أفضل الممارسات المتبعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[54]، ومن ضمنها إسرائيل والدانمرك وفرنسا والنمسا، التي رصدت الأثر الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19، وأعدت أدوات التصدي لها في مجال السياسة العامة، وأنشأت أفرقة عمل مكرسة للتعاون مع قطاع الأعمال على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. ولإعداد استجابة قوية لكوفيد-19، لا بد من تصنيف البيانات حسب الجنس والفئات المتقاطعة الأخرى لتحديد تفاوت آثارها.

61 - وتتيح المبادرات الأخيرة في إكوادور وسلوفينيا التي أُنشئت فيها سجلات على الصعيد الوطني لجمع البيانات عن رواد الأعمال ومشاريعهم فرصاً إضافية لإجراء عمليات تقييم دقيقة لآثارها على الصعيد الوطني.

62 - وترد الإشارة إلى مباشرة الأعمال الحرة صراحةً في الهدفين 4 و 8 من أهداف التنمية المستدامة ولها غايات محددة فيهما؛ غير أن تعزيز مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن يسهم في تنفيذ خطة التنمية

---

(52) انظر www.unenvironment.org/events/award/asia-pacific-low-carbon-lifestyles-challenge.

(53) انظر https://pea4sdgs.org/.

(54) OECD, "Coronavirus (COVID-19): SME policy responses".

المستدامة لعام 2030 برمّتها. ورغم أنه يلزم إتاحة بيانات أوفى عن الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة لتقييم مساهمته في تحقيق الأهداف، فإن ثمة أفكارا مفيدة يرد بيانها فيما يلي.

63 - يكتسي القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1) أهمية حاسمة. ففي تقييم لأثر خدمة M-PESA[55] لتحويل الأموال عبر الهاتف النقال في كينيا تبيَّن أن توسيع نطاقها أدى إلى انتشال 2 في المائة من الأُسر الكينية من الفقر في الفترة 2008-2014. كما ساعدت الخدمة نحو 000 185 امرأة في الانتقال من قطاع الزراعة إلى قطاعَي الأعمال والتجزئة، بينما لم تُلاحظ أي آثار كبيرة لها بالنسبة للرجال. واستُعين بتقييم دقيق[56] آخر لقياس أثر تجربة ميدانية تقدم للمزارعين في الهند معلومات زراعية مجانية عن الممارسات السليمة عبر الهواتف النقالة بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين فعالية خدمات الإرشاد الزراعي. فخلال عامين، زادت أرباحهم بنحو 215 دولارا، بينما لم تتجاوز تكلفة الاشتراك في الخدمة 20 دولارا. وتبادل المزارعون المشاركون معلومات رئيسية مع أقرانهم، مما ساعد أيضاً في تحسين مردودهم.

64 - وتتسم مباشرة الأعمال الحرة بأهمية أساسية لضمان التعليم العالي الجودة والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع (الهدف 4). وقد أُدمج التثقيف في مجال مباشرة الأعمال الحرة منذ فترة طويلة في مناهج المدارس الثانوية في أوغندا. ودأبت منظمة "Educate!" التربوية غير الحكومية، بالتعاون مع حكومة أوغندا، على نقل مهارات مباشرة الأعمال الحرة إلى الطلاب. وتوصّل تقييم للأثر[57] أُجري في الآونة الأخيرة إلى أن للبرنامج أثرا طويل الأمد على المهارات الشخصية للخريجين. كما ساعد البرنامج، إضافةً إلى ذلك، في تحسين معدلات استكمال التعليم الثانوي ومعدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولا سيما في أوساط الطالبات. في دراسة أخرى، أجرى باحثون[58] تقييماً لما لبرنامج الشركات لمنظمة إنجازات الشباب من آثار طويلة الأمد على أداء طلاب المدارس الثانوية في مجال مباشرة الأعمال الحرة حتى 16 سنة من بعد تخرجهم، فتوصّلوا إلى أن المشاركين في البرنامج كانت نسبة احتمالات إنشائهم شركات أكثر من غيرهم بما متوسطه 30 في المائة وتحقيق دخل من المشاريع بنسبة أكثر من 10 في المائة.

65 - ويمثل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف 5) هدفاً في حد ذاته يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى القدرة على تحقيق الأهداف كلها. ويقدم برنامج التمكين وأسباب المعيشة الخاص بالمراهقين التابع لمنظمة BRAC الدولية في أوغندا دورات تدريب على المهارات الحياتية والتدريب المهني لصالح الشابات في نوادي تنمية قدرات المراهقين كل خمس فترات ظهيرة أسبوعياً. وشمل التدريب على المهارات الحياتية المهارات الشخصية في مجال مباشرة الأعمال الحرة، بينما شمل التدريب على المهارات

(55) Tavneet Suri and William Jack, "The long-run poverty and gender impacts of mobile money", *Science*, vol. 354, No. 6317 (9 December 2016).

(56) Shawn Cole and Nilesh Fernando, "'Mobile'izing agricultural advice: technology adoption, diffusion and sustainability", Harvard Business School Working Paper, No. 13-047 (Cambridge, Massachusetts, April 2016).

(57) Laura Chioda and Paul Gertler, "Soft skills and entrepreneurship training for secondary school students in Uganda", Innovations for Poverty Action, 2017.

(58) Niklas Elert, Fredrik Andersson and Karl Wennberg, "The impact of entrepreneurship education in high school on long-term entrepreneurial performance", *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 11 (2015).

المهنية مهارات التمرُّس لمساعدة المشاركين على إنشاء مؤسساتهم التجارية. وتوصَّل تقييم للأثر[59] إلى أن احتمالات أن تصبح الشابات المشاركات فيه عاملات لحسابهم الخاص هي أكثر من غيرهن، وإلى تدنِّي معدلات حمل المراهقات والارتباط بعلاقات الزواج أو المعاشرة أكثر من غيرهن، وتدنِّي احتمالات تعرُّضهن للعنف الجنسي.

66 - وأما تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8) فإنه يعني ضمناً إضفاء الطابع الرسمي عليه في الأمد الطويل؛ وقد استحدثت ملاوي تشريعاً يرمي إلى تبسيط تسجيل المؤسسات التجارية. وعرضت إدارة السجل العام مبادرات متعددة في هذا الصدد، تشمل تقديم المساعدة المجانية للتسجيل التجاري والضريبي وفتح حسابات الادخار في المصارف المحلية. وتوصَّل التقييم[60] إلى وجود أثر إيجابي قصير الأمد على إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي إطار تقييم آخر، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقييماً لبرنامج زيادة الإنتاج في البرازيل، الذي يرمي إلى زيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوسائل الإنتاج الرشيق ذات التكلفة المتدنية. وقد أسهم البرنامج في زيادة إنتاجية الشركات بنسبة 20 في المائة فأوصى بتسريع وتيرة توسيع نطاقه لتحقيق أثر على الصعيد الوطني.

67 - وفي مجال بناء هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع (الهدف 9)، تنطوي مباشرة الأعمال الحرة على إمكانات كبيرة. فقانون المؤسسات الناشئة (2012) في إيطاليا هيّأ بيئة ملائمة للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والتي تستهدف الشباب وعزَّز الروابط بين الجامعات والشركات. وكشف تقييم أُجري مؤخرا[61] عن زيادة في الإيرادات تصل إلى 15 في المائة وزيادة في الأصول في أوساط الشركات المستفيدة، حيث أُتيحت لها إمكانية الحصول على الائتمان من المصارف ورؤوس الأموال الاستثمارية. وفي رواندا، استهدف برنامج لتوسيع نطاق الائتمانات البالغة الصغر[62] المدعوم بالإعانات المالية الحكومية سكانَ المناطق الريفية والفئات السكانية غير المتعاملين من المصارف سابقاً، مما زاد من نسبة الأشخاص المستفيدين من القروض بنسبة تراوحت بين 4,6 في المائة في عام 2012 و 8,1 في المائة في عام 2016، وانتقال رواد الأعمال إلى التعامل مع المصارف التجارية.

(59) Oriana Bandiera and others, "Women's empowerment in action: evidence from a randomized control trial in Africa", *American Economic Journal: Applied Economics*, vol. 12, No. 1 (January 2020).

(60) Francisco Campos, Markus Goldstein and David McKenzie, "Short-term impacts of formalization assistance and a bank information session on business registration and access to finance in Malawi", Policy Research Working Paper Series, No. 7183 (Washington, D.C., World Bank, January 2015).

(61) OECD, "The evaluation of the Italian 'Start-up Act'", OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 54 (Paris, OECD, 2018).

(62) Sumit Agarwal and others, "Financial inclusion under the microscope", IMF Working Paper, No. 18/208 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2018).

## سادسا - خلاصة

68 - في ظل مرور الاقتصاد العالمي بفترة مضطربة وتكوينية، أصبح الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، على النحو المنصوص عليه في خطة عام 2030، أقوى مما كان عليه. وسعياً إلى تسخير ما لرواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إمكانات للتعافي من الجائحة، يجب أن ينصب تركيز استراتيجيات مباشرة الأعمال الحرة بوجه خاص على وضع سياسات هيكلية لتعزيز قدرتهم على الصمود وعلى التنافس. وينبغي أن تعطي هذه السياسات الأولوية للفئات الضعيفة وأن تحفز على وضع نماذج مستدامة من الناحيتين البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تقديم دعم يكون مصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات في مجالات تنمية المهارات، والإلمام بمبادئ التكنولوجيا الرقمية والمسائل المالية، والرقمنة، والابتكار في النفاذ إلى الأسواق البديلة وسبل الحصول على برامج التمويل الجديد، مع ضمان تهيئة بيئة تنظيمية مثلى لرواد الأعمال من أجل إنشاء مؤسساتهم التجارية وتوسيع نطاقها. وعلى وجه أكثر تحديداً، يتعين القيام بما يلي:

- تحسين مواءمة السياسات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة مع أولويات الانتعاش في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: يستتبع تعزيز مباشرة الأعمال الحرة تحديد القيود الكامنة والاحتياجات غير الملباة داخل النظام الإيكولوجي، بما في ذلك استناداً إلى الدروس المستخلصة خلال الجائحة. ويتطلب إطلاق العنان لإمكانات مباشرة الأعمال الحرة الأخذ بنهج متسق، متعدد القطاعات، وطويل الأمد من أجل تعزيز الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وينبغي أن تسخر استراتيجيات مباشرة الأعمال الحرة النماذج الناشئة في قطاع الأعمال والتي تتسم بالشمول والقدرة على تحمُّل تغير المناخ والمراعية للمنظور الجنساني، وأن تحفز على الابتكار الاجتماعي والحفاظ على البيئة وحمايتها، وتسهِّل إضفاء الطابع الرسمي على تلك الأعمال.

- التعجيل بإدخال إصلاحات تنظيمية لدعم الانتعاش وتعزيز القدرة على الصمود وإنهاء التمييز وتشجيع الاستدامة البيئية: فعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مسار الإصلاحات المؤاتية للأعمال التجارية والاستجابة السريعة لاحتياجات رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة، لا يزال يتعين إدخال مزيد من الإصلاحات لإنهاء التمييز في أوساط رواد الأعمال القائم على نوع الجنس والسن والأصل الإثني والانتماء العرقي، من بين عوامل أخرى. وينبغي أن تحفز إصلاحات السياسة العامة على إنشاء المؤسسات المراعية للبيئة والدائرية التي تحافظ على البيئة وتوفر لها الحماية. وينبغي تعميم التركيز على القطاع غير الرسمي والنساء والشباب.

- تعزيز الرقمنة الشاملة: فقد غيرت التكنولوجيات الرقمية أساليب العمل في الاقتصاد العالمي إلى حد كبير وأعادت تعريف مفاهيم النفاذ إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا. فهناك رقمنة سريعة جارية يحركها تفشي مرض فيروس كورونا، مما يتيح فرصاً لا ترتبط بمنتجات وخدمات محددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل أيضاً برقمنة الأعمال التجارية التقليدية. ومع تبلوُر نمط جديد من النظام الاقتصادي الرقمي في اقتصادات البلدان المتقدمة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن نطاق مخاطر الفجوة الرقمية القائمة من قبل آخذ في الاتساع، وقد تنشأ فجوة رقمية جديدة. يشكِّل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتنفيذ

التدابير السياساتية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، واعتماد مبادرات في مجال بناء القدرات، عوامل حاسمة في التخفيف من حدة هذه الاتجاهات وتعزيز فرص سبل الحصول إلى التكنولوجيات والابتكار، ولا سيما للفئات الضعيفة.

- تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل المبتكر والرقمي: فالتكنولوجيات المالية والخدمات المالية الرقمية تقدم حلولاً ممكنة لمسألة الإقصاء المالي لرواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يسهِّل التمويل المخصص لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية والبيئية تعزيز مباشرة الأعمال الحرة الشاملة للجميع. وينطوي تحسين فرص الحصول على التمويل على ما يتجاوز تيسير الحصول على الائتمان؛ وينبغي إدراج بناء جانب الأصول بعمليات الادخار وتوسيع نطاق التأمين، ولا سيما في مواجهة تغير المناخ، في صميم الدعم المقدم لرواد الأعمال، ولا سيما الأشخاص المنتمون إلى الفئات الضعيفة، الذين تكون قدرتهم على التكيف مع الصدمات السلبية أقل بكثير من غيرهم.

- توسيع نطاق النفاذ المستدام إلى الأسواق على جميع المستويات: فهناك حاجة كبيرة لا تزال قائمة إلى توسيع نطاق نفاذ رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق التي تقع خارج نطاقها المحلي. وفي هذا الصدد، تتيح التكنولوجيا الرقمية والمشتريات العامة وسيلة مستدامة للحكومات لتوسيع نطاق نفاذها إلى الأسواق. ولئن كانت سلاسل الإمداد العالمية قد تواصل انخفاضها في عشرينات هذا القرن، فإن برامج الربط بين الموردين لا تزال قادرة على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوسيع فرص نفاذ رواد الأعمال المحليين والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق. وينبغي أيضاً أن تتصدى الحكومات للتحديات المحددة التي تعترض نفاذ رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق عند إبرامهم اتفاقات تجارية وأن تزيل الحواجز غير الجمركية.

- الاستثمار في التثقيف والمهارات في مجال مباشرة الأعمال الحرة: فرأس المال البشري لا يزال يشكِّل أهم رصيد طويل الأمد لأي رائد أعمال. فإشاعة عقلية مباشرة الأعمال الحرة ومهارات مباشرتها تنطوي على أهمية بالغة، ليس فحسب بالنسبة لمباشرة الأعمال الحرة المتسمة بالقدرة على الصمود والابتكار، بل أيضا للقابلية للتوظيف. وقد أظهرت سنوات الخبرة في مجال التدريب على المهارات أن من الممكن تعزيز فعاليتها باتباع نهج قائم على السلوك في مباشرة الأعمال الحرة، وتدريب متخصص تكميلي في الإلمام بمبادئ التكنولوجيا الرقمية والمسائل المالية، والتسويق، مع إتاحة فرص الإرشاد وإقامة الشبكات الاجتماعية، وتوفير رؤوس الأموال في شكل مِنح وقروض، وتيسير إقامة الروابط في قطاع الأعمال التجارية بين صغار الموردين المحليين والشركات المحلية والدولية التي هي أكبر حجماً. وينبغي تخصيص الموارد اللازمة لتحديد البرامج التي تحقق أثرا إيجابيا طويل الأمد وتوسيع نطاقها، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة.

- رصد وتقييم تنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة وآثارها: فجمع بيانات ذات جودة رفيعة وموثوقة وقابلة للمقارنة عملية مكلِّفة ولكنها ضرورية، كما اتضح خلال الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويمكن أن يوجه رصد وتقييم السياسات عمليات التنقيح التي يخضع لها وضع السياسات وتنفيذها، ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات سريعة، ولا سيما في أوقات الأزمات، ويساعد في تحديد الثغرات والأولويات، ويسهم في تقييم أثر مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق

أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لإنشاء سجلات وطنية لجمع البيانات عن رواد الأعمال ومؤسساتهم التجارية.

- تعزيز التنسيق على جميع المستويات: فلا يمكن لتنمية مباشرة الأعمال الحرة أن تتأثر بمؤسسة واحدة منفردة. ويظل التنسيق بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة أمراً حاسماً لنجاح صياغة وتنفيذ سياسات لمباشرة الأعمال الحرة. وينبغي أن تسترشد عملية تقرير السياسيات بآراء رواد الأعمال والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما أثناء الأزمات حيث يكون التصدي السريع لها أمراً حيوياً. ويمكن أن يستفيد وضع السياسات المحددة الأهداف الموجهة للقطاعات التي تضررت بشدة من التنسيق والتعاون على جميع المستويات. ويمكن أن تساعد الشراكات والمشاورات بين القطاعين العام والخاص مع الجهات المعنية في النظام الإيكولوجي على تنفيذ سياسات محددة الأهداف وخاصة بقطاعات معينة تنفيذا فعالا وتقديم دعم فعال وفي الوقت المناسب. وينطوي التعاون بين الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على أهمية حيوية للاستفادة على الوجه الأكمل من قوة مباشرة الأعمال الحرة وبناء مستقبل مستدام وعادل.

69 - ويتطلب التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والركود الاقتصادي العالمي نظاماً متعدد الأطراف يكون قوياً وقادراً على تلبية احتياجات البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ارتفاع حاد في الفقر المدقع المقترن مع اختفاء فرص العمل اللائق. وبتقديم المشورة في مجال السياسة العامة والمساعدة التقنية، وبضمان اتساق السياسات، يمكن للنهج المتعدد الأطراف أن يضمن انتعاشاً متمحورا حول الإنسان قائما على تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع عدم ترك أي أحد خلف الركب.